



ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاقتصاد
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية عشرة

بيروت، 8 – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019

نهج الترابط في تنفيذ خطة التنمية المستدامة
لعام 2030 في المنطقة العربية

المحتوى

- الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية **MDGs** إلى أهداف التنمية المستدامة **SDGs**
- أجندة 2030
- تنفيذ خطة عام 2030 باستخدام نهج الترابط
- نهج الترابط ومجموعاته المواضيعية الثلاث
- أهمية الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة في المنطقة العربية
- توصيات للعمل في إطار نهج الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة

الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

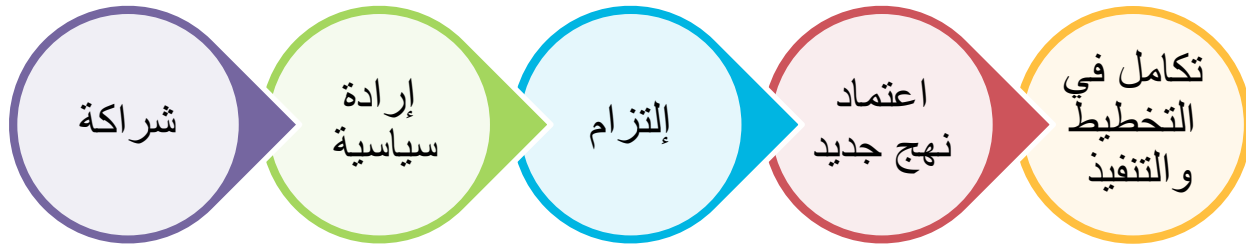
(أ) أظهرت الدروس المستفادة من آلية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أهمية:

❑ مضافة الجهود من مختلف أصحاب المصلحة لتحقيق التغيير المرجو؛

❑ إرادة سياسية صلبة والتزام قوي من الحكومات لضمان "عدم إهمال أحد"؛

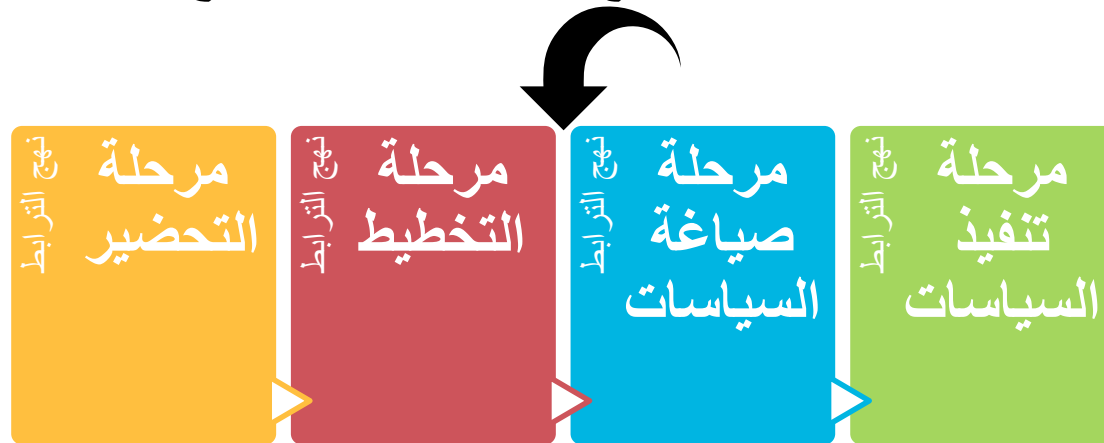
❑ التحول من نهج "مكافحة الفقر" إلى نهج "تحقيق التنمية المستدامة"؛

❑ اتباع أسلوب أكثر شمولاً وتكاملاً في التخطيط والتنفيذ.



الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة (تابع)

- خطة التنمية المستدامة 2030 = 1. رؤية عالمية جماعية وشاملة لتحويل عالمنا
- 2. تتمحور حول الإنسان
- 3. تدعو إلى شراكات بين جميع البلدان وأصحاب المصلحة
- إن شمولية خطة عام 2030 تحتمّ تكيف الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية، وتحسين التنسيق والشراكات، وتتطلب اتباع نهج شامل في تنفيذها بغية ضمان فعاليتها واتساقها
- هدف نهج الترابط = تسهيل مراحل وضع الاستراتيجيات والبرامج الوطنية تنفيذاً لأهداف التنمية



الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة (تابع)

(ب) ولادة نهج الترابط



❑ غياب فاعلية النهج القطاعي المعتمد في الأهداف الإنمائية للألفية.

❑ ترابط جليّ بين القطاعات والسياسات التي تشملها أهداف التنمية المستدامة، إذ تتمحور حول: الإنسان، والسلام، والرّخاء، والبيئة، والشراكة.

❑ ضرورة اعتماد إطار تنفيذي يراعي هذا الترابط.



ما أدّى إلى اعتماد نهج الترابط الذي يتطلب سياسات، واستراتيجيات، وخطط، وإصلاحات لدمج الأهداف وصّون تكاملها.

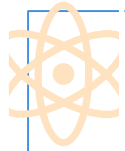
الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة (تابع)

□ 3 مجموعات من الترابط لدمج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الإنمائي:

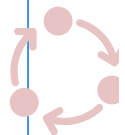


الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة (تابع)

ماذا يعني مصطلح "الترابط" Nexus ؟



تكامل



تآزر



الانتقال إلى اقتصاد
أخضر

□ الربط بين مجالات أو نواحٍ مختلفة

□ اكتسب أهمية في 2011 باستخدام الترابط بين أمن المياه والطاقة والغذاء

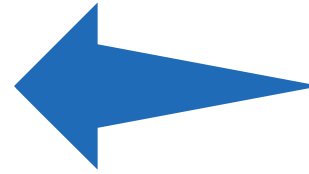
□ يركز على: تحقيق التكامل في الإدارة بين القطاعات؛ وبناء علاقات التآزر؛ وتعزيز الاستدامة الشاملة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

□ يستدعي استخدام مؤشرات إحصائية محددة وأساليب مستدامة في جمع البيانات الموثوقة لضمان الدقة والمتانة الإحصائية في نهج الترابط

تنفيذ خطة عام 2030 باستخدام نهج الترابط

نهج الترابط هو عملية مستمرة، يستلزم:

- تصنيف أهداف التنمية المستدامة بحسب تفاعلها وتكاملها
- إيجاد محور مشترك تعتمد عليه الدول في صياغة سياساتها واستراتيجياتها
- تقييم التفاعلات النظمية والسياقية لمقاصد أهداف التنمية المستدامة
- بذل الجهود لمعالجة الثغرات العلمية
- اعتماد النهج النظمي في تحقيق الترابط



نهج الترابط ومجموعاته المواضيعية الثلاث



البعد الاقتصادي
البعد الاجتماعي
البعد البيئي

□ تدعو الاسكوا إلى اعتماد نهج الترابط في معالجة مجموعات ثلاث تضم عدة قطاعات وتشكل أساساً لتحقيق خطة 2030:

1. أمن المياه والطاقة والغذاء
2. الحد من الفقر، وتوفير العمل اللائق، وتحقيق النمو المستدام
3. المساواة والإدماج والعدالة



بما يتناسب مع سياق البلد، وقدراته، وأولوياته ومستواه الإنمائي

نهج الترابط ومجموعاته المواضيعية الثلاث (تابع)

(1) الترابط بين أمن المياه والطاقة والغذاء

- أمن المياه والطاقة والغذاء عنصرٌ أساسي لبقاء الإنسان وللتنمية المستدامة الشاملة
- حالات النقص أو الإجراءات المتخذة في أحد القطاعات تؤثر على القطاعات الأخرى
- تتيح النهج المتكاملة تحسين أمن المياه والطاقة والغذاء وإحراز التقدم في الأهداف الأخرى
- التعاون بين البلدان على مستوى الترابط في أمن المياه والطاقة والغذاء له تأثير على الترابط بين الحد من الفقر وتوفير العمل اللائق وتحقيق النمو المستدام، وعلى الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة



نهج الترابط ومجموعاته المواضيعية الثلاث (تابع)

(1) الترابط بين أمن المياه والطاقة والغذاء (تابع)

- إن تحقيق الهدف 2 بشأن القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف 6، والهدف 7 والهدف 12.
- كما يؤدي الهدف 2 دوراً هاماً في تكوين رأس المال البشري، أي تحقيق الهدفين 3 و4 اللذين يشكلان بدورهما شرطين أساسيين لتحقيق الهدف 8. والترابط واضح أيضاً بين الهدف 6 (المياه) والأهداف 1، 3، 4، 11، 12، 14 و15



نهج الترابط ومجموعاته المواضيعية الثلاث (تابع)

(2) الترابط بين الحد من الفقر، وتوفير العمل اللائق، وتحقيق النمو المستدام

- ✓ تتطلب التنمية المستدامة تغييراً تحويلياً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمؤسسي والبيئي والثقافي.
- ✓ بالتالي، يتعين على الإصلاحات الاقتصادية تأمين العمل اللائق للجميع بهدف الحدّ من الفقر ومن انعدام المساواة، وتحفيز النمو والاستثمار، وإعادة النظر في سياسات الحماية الاجتماعية.
- ✓ ينبغي أيضاً تطبيق إصلاحات ضريبية فعالة لتعزيز عملية إعادة التوزيع.
- ✓ ضرورة إعادة النظر في النموذج الاقتصادي، وفي المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تنظم الأسواق، وفي دور الدولة والقطاعات الاقتصادية.
- ✓ على الدول أن تسهّل التواصل مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي والاستثمار.



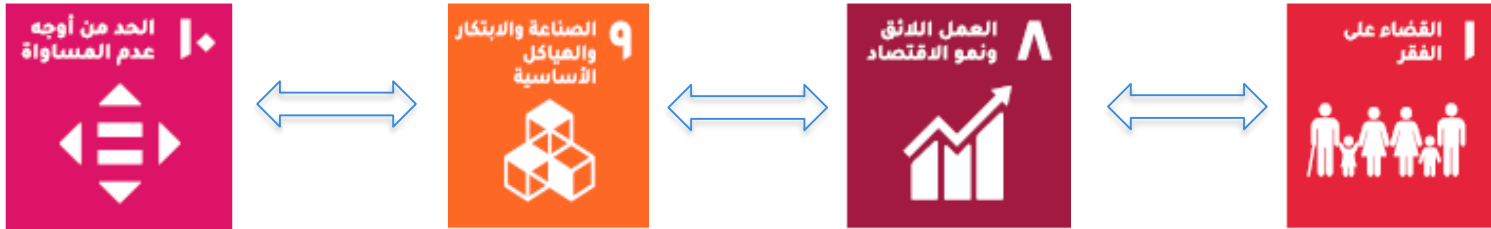
ولكن هذه الشراكات لها تحديات مالية أحياناً، نتيجة غياب الشفافية في الميزانية وفي التزامات الموارد

نهج الترابط ومجموعاته المواضيعية الثلاث (تابع)

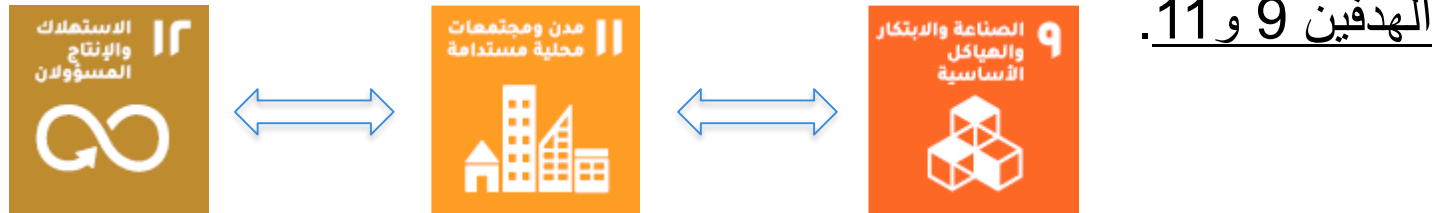
(2) الترابط بين الحد من الفقر، وتوفير العمل اللائق، وتحقيق النمو المستدام (تابع)

□ لا بد من إعادة النظر في نموذج النمو لتحقيق التوازن بين دور الدولة ومساعي الانتقال إلى اقتصاد السوق الحرّة، وبين الأداء الاقتصادي للبلد ككلّ ورفاه الأشخاص المهمّين.

□ يهدف الترابط بين الحدّ من الفقر وتوفير العمل اللائق وتحقيق النمو المستدام إلى تصحيح نموذج النمو الحالي من خلال أربعة أهداف شديدة الترابط، هي:



لكن، لا بد أيضاً أن تُراعى في تنفيذ الأهداف الأربعة المترابطة، شروطُ الهدف 12 المعني بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وفي الترابط بين الهدفين 1 و8 تكاملٌ هام أيضاً مع



نهج الترابط ومجموعاته المواضيعية الثلاث (تابع)

(3) الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة

- يرتبط تعزيز الإدماج الاجتماعي أولاً بوضع سياسات (بما فيها الحماية الاجتماعية) وآليات تقبل التنوع، وتضمن تكافؤ الفرص للجميع، وتتيح المشاركة الفعالة.
- من هنا أهمية توفير نُظْم الحماية الاجتماعية وإتاحة الوصول إليها وضمان كفايتها باعتبارها شرطاً أساسياً لـ "عدم إهمال أحد".
- بين العدالة والإدماج والمساواة رابطٌ وثيق لأن غياب واحد من هذه العناصر يقوّض العناصر الأخرى.
- إنّ الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة أمرٌ أساسيٌ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرتكز الترابط تحديداً على التفاعلات بين:



أهمية الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة في المنطقة العربية

- يشكّل مبدأ "عدم إهمال أحد" تحدياً رئيسياً للمنطقة العربية. فعلى الرغم من إحراز المنطقة تقدماً هاماً في عدة مجالات، لا يزال الملايين من الناس يعانون من الظلم والاستبعاد على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- كان للحروب وحالات التدهور الاقتصادي أثرٌ سلبيٌّ على المساواة والإدماج والعدالة.
- وأدى النموذج الاقتصادي الذي تتبّعه معظم البلدان العربية، إلى انتشار البطالة المزمنة وتزايد الفقر المتعدد الأبعاد، وانعدام المساواة.

تفاقم أوجه انعدام المساواة في تقييمات الفقر المتعدد الأبعاد بسبب انعدام المساواة في الفرص في مجالي الصحة والتعليم وغيرها

يبلغ عدد الفقر المرّجّح في المنطقة العربية 40.6% بينما يبلغ دليل الفقر المتعدد الأبعاد نسبة 20.6 في المائة

يُصنّف 116.1 مليون نسمة في 10 بلدان عربية بـ"الأسر الفقيرة"، يعاني 13.4% منهم من "الفقر المدقع".

أهمية الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة في المنطقة العربية (تابع)

- يترافق ازدياد الفقر وانعدام المساواة داخل البلدان العربية مع تفاوت في التنمية بين البلدان: مثلاً، تتراوح نسبة أعلى خمس من السكان من حيث الثروة على أدنى خمس في بعض البلدان العربية (باستثناء دول الخليج العربي)، بين 4.4 أضعاف في مصر و7.8 أضعاف في موريتانيا.
- لا تزال الفوارق الإقليمية، ولا سيما بين المناطق الريفية والحضرية، شاسعة.
- معدلات البطالة لدى الشباب والنساء أعلى مرتين إلى 3 مرات من معدلات البطالة الإجمالية. هذا ولا تزال مشاركتهم في المجال السياسي متدنية جداً.

يمكن التأكيد على أن مراعاة الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة في كل ناحية من آلية وضع السياسات ستتيح للحكومات العربية، رغم تباين سياقاتها ومستواها الإنمائي، تنفيذ سياسات مبتكرة قائمة على الشمولية والإنصاف وكفيلة باستئصال الظلم وب"عدم إهمال أحد".



توصيات لتطبيق نهج الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة

- **تكييف هذا الترابط مع سياق البلد المعني وظروفه وأولوياته الوطنية.**
- **اعتماد التقاطع والتكامل بين مختلف القطاعات في تبني نهج الترابط.**
- **مجالات التدخل المتعددة القطاعات المقترحة في تحقيق الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة:**
 - (1) **محور التعليم والناس والتشغيل**
 - (2) **محور النمو الاقتصادي، والتشغيل، والحماية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية**
 - (3) **محور الإصلاح المؤسسي، والشراكة، والمشاركة.**



(تابع) توصيات لتطبيق نهج الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة

(1) محور التعليم والناس والتشغيل

- اعتبار التعليم قطاعاً شاملاً متعدد الأبعاد يضم إنتاج المعرفة، والابتكار، والتطوير الذاتي، والديمقراطية والتسامح، والحوار، والتماسك الاجتماعي، من بين أمور أخرى.
- ضرورة إدراج إصلاحات في مجال التعليم تحقيقاً لنهج الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة:
 1. توفير الحق في التعليم الجيد لجميع الأفراد والفئات الاجتماعية
 2. تعزيز الحصول على الفرص التعليمية لتحسين قابلية التوظيف
 3. الاستثمار في المنح التعليمية، وتحسين مهارات المدرّسين، وبناء المدارس
 4. وضع المناهج الدراسية التي تشمل التربية المدنية
 5. إتاحة الفرص للتعليم غير النظامي (برامج محو الأمية، التعليم الأساسي للبالغين، إلخ).
 6. توفير التعليم والتدريب بجودة عالية في المجالين التقني والمهني
 7. تعزيز البحث والابتكار في الجامعات ومؤسسات البحث
 8. تعزيز الشراكات والتعاون بين مراكز توليد المعرفة والمجتمع المحلي والدولة

(تابع) توصيات لتطبيق نهج الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة

(2) محور النمو الاقتصادي، والتشغيل، والحماية الاجتماعية والعدالة

- وضع واعتماد نموذج للنمو الاقتصادي المستدام والطويل الأجل يركز على التنمية الاقتصادية المحلية في قطاعات مثل الزراعة، والصناعة التحويلية، والحرف اليدوية والتراث الثقافي
- تشجيع المبادرات والمشاريع الاقتصادية اللامركزية التي تحدّ من التفاوتات بين المناطق، وتقدّم البدائل للأحياء العشوائية، وتغيّر الأنماط الاقتصادية التي تفاقم انعدام المساواة
- تسهيل مواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل للحدّ من البطالة، ووضع برامج الحماية الاجتماعية الشاملة وغيرها من برامج المساعدات الاجتماعية وتنفيذها بفعالية
- إصلاح شروط التوظيف في القطاع العام لجذب المهنيين ذوي المهارات العالية

(تابع) توصيات لتطبيق نهج الترابط بين المساواة والإدماج والعدالة

(3) محور الإصلاح المؤسسي والشراكة والمشاركة

- إصلاح الاستراتيجيات والسياسات والقوانين الوطنية، بالشراكة مع المجتمع المدني وغيره
- تعزيز مسؤولية الشركات وإعطاء الأولوية للاستثمار في مشاريع تنمية مختلفة
- إنشاء المؤسسات والجهات الوسيطة لتسهيل التواصل بين الجهات الحكومية والمجتمعية
- تحفيز النساء والشباب على تولي أدوار قيادية في هذه المؤسسات
- إجراء الاستفتاءات بانتظام لتعزيز الثقة في الدولة، وتعزيز التضامن بين أفراد المجتمع
- تعزيز دور الاتحادات والجمعيات، وزيادة مشاركتها في صنع القرار وفي صون الحقوق والخدمات

شكراً

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا



الأمم المتحدة

الاستقها

ESCWA